

ثروة الأمم

2018-10-24 صندوق النقد الدولي

بقلم: فيتور غاسبار/جيسون هاريس /ألكسندر تيمان

كيف حال مواردك المالية الشخصية؟ ربما أول ما يخطر على بالك هو الديون: أي الرهن العقاري، ورصيد بطاقتك الائتمانية، وقروض الطلاب. ولكن ربما ستفكر أيضا فيما لديك من نقدية في حسابك المصرفي، وقيمة مسكنك، وبقية مدخراتك.

ومما يثير الدهشة أن معظم الحكومات لا تنظر إلى مواردها المالية بنفس الطريقة.

يتضح من البحث الذي أجريناه في سياق تقرير الرائد المالي الصادر حديثا أن قليلا من الحكومات هي التي تدرك حجم ممتلكاتها أو كيفية استخدام هذه الأصول لتحقيق رفاهية المواطنين. فمن المهم أن تدرك الحكومات حجم ممتلكاتها وكيفية توجيه قدراتها نحو تحسين استخدام أصولها لأنها ستتمكن عندئذ من زيادة إيراداتها بنحو 3% من إجمالي الناتج المحلي سنويا وتخفيض المخاطر، دفعة واحدة. وتمثل هذه الزيادة مقدار ما تحققه الحكومات في الاقتصادات المتقدمة من إيرادات ضريبة دخل الشركات. وسيكون بوسع الحكومات توجيه هذه الأموال إلى تطوير المدارس أو المستشفيات أو أي غير ذلك من النفقات ذات الأولوية.

ممتلكاتك مهمة وليست ديونك فقط

نتناول في تقرير الرائد المالي تحليل الثروة العامة باستخدام بيانات من 31 بلدا. وقد تبين لنا من هذا التحليل أن حجم أصول هذه البلدان يبلغ 101 تريليون دولار، أو 219% من إجمالي الناتج المحلي.

{img_1}

ممتلكات الحكومات وديونها

وتتألف هذه الأصول من البنية التحتية العامة كالطرق والجسور وأنابيب الصرف الصحي، إلى جانب أموال الحكومة المودعة في البنوك واستثماراتها المالية والمدفوعات المستحقة لها من الأفراد ومنشآت الأعمال.

وتشكل الموارد الطبيعية في باطن الأرض جزءا من الأصول، وهو أمر مهم بصفة خاصة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية. لكن الأصول تشمل أيضا المؤسسات المملوكة للدولة كالبنوك الحكومية، وفي كثير من البلدان، المرافق العامة مثل شركات الكهرباء والمياه العامة.

ويوضح بحثنا أيضا أن مجموع الخصوم أكبر بكثير من مجرد الديون. وبينما تبلغ هذه الخصوم حوالي 198% من إجمالي الناتج المحلي فإن أقل من نصفها هو الدين العام للحكومة العامة. وتشكل التزامات معاشات التقاعد لموظفي الخدمة المدنية جانبا كبيرا من الجزء المتبقي، غير أن عددا قليلا من البلدان يسجلها ضمن هذه الفئة.

وتمثل ديون الشركات العامة جانبا آخر من مجموع الخصوم. ومعظم المقاييس المعيارية لدين الحكومة العامة لا تتضمن هذا البند، أي أنه يتم تصنيف مبالغ هائلة من الدين العام كدين خاص.

الديون والأصول في الأسواق الصاعدة

ارتفع الدين الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة بسرعة أكبر بكثير مقارنة بالدين العام، وفقا لما يتضح في الرسم البياني أدناه. ولننظر إلى الصين على سبيل المثال، حيث يبلغ مجموع الدين 247% من إجمالي الناتج المحلي. لكن الخط الفاصل بين ما هو دين عام ودين خاص في الصين ليس واضحا. ويرجع عدم الوضوح هذا إلى العدد الكبير جدا من الوحدات والشركات العامة، والتشعب في مستويات الحكومة، واتساع نطاق الاقتراض خارج الموازنة العامة على مستوى الحكومات دون

القومية.

ونتيجة لذلك، تتفاوت تقديرات الدين العام في 2017 بدرجة كبيرة، فالأرقام الرسمية للدين الحكومي تفيد بلوغه 37% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تفيد البيانات المبلغة في العدد الأخير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بأنه يبلغ 47% من إجمالي الناتج المحلي، بينما يصل مقياس الدين "المعزز"، الذي يتضمن قدرا أكبر من قروض الحكومات المحلية خارج الموازنة، إلى 68% من إجمالي الناتج المحلي. ومع مضي الصين في جهود إعداد ميزانية عمومية شاملة للحكومة العامة ستتضح الصورة أكثر.

{img_2}

{img_3}

إذن، ما مدى صلابة الميزانية العمومية للحكومة في الصين؟

تتمتع الصين بقدر ضخم من الأصول الحكومية، وهو انعكاس لاستثماراتها الكبيرة في البنية التحتية على مدار سنوات طويلة. ويفوق حجم هذه الأصول الحكومية حجم خصومها، مما يجعل صافي ثروتها - أي الفرق بين الأصول والخصوم - أعلى بكثير من 100% من إجمالي الناتج المحلي، وهو الأعلى بين الاقتصادات الصاعدة.

ويمثل صافي الثروة هذا هامش أمان كبير لدى مقارنته بمجموع ديون الشركات العامة، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن الشركات العامة لديها أصول أيضا. ومن هذا المنطلق، على الرغم من ضخامة المخاطر المرتبطة بالدين في الصين، فإن هناك هامش أمان أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الحكومة حاليا على اتخاذ خطوات لاحتواء المخاطر عن طريق كبح الاقتراض خارج الموازنة وتعزيز أعمال الرقابة، الأمر الذي يترتب عليه تباطؤ مراكمة الديون.

غير أن معظم أصول الحكومة في الصين هي أصول غير مالية، كالمباني والطرق وخطوط السكك

الحدفةة. وففنما فمكنها تولفء الإفرءاءاء من ءلال الرسوم والإفرءاءاء، فإنها لفساءاء مءاءة بسهولة لءءطفةاء اءءفاءاء السفولة. ءءلك، ءءءنف أءواء عءم الفققفن بعءمفةء ءققفم هءه الأصول. ومع عءم ءوافر ءءقفءراء الرسمفةء، فإننا نساءءم ءءقفءراء المءاءة من ءاءةءة بفاناءنا للأرصءة الرأسمالفةء. أما صافف الثروة المالفةء، المساءءةءة منه هءه الأصول فر المالفةء، فهو أقل من ءلك ءءفرا. لءنه لا فزال على الأناء الموءب وأعلى من المءوسء فف الاءءصاءاء الصاءةء، رغم ءراءعه فف السناواء الأءفرهءة، مما فرءع فف المءام الأول للءءواءاء على مسءوى الهءوماء ءون القومفةء.

ءعزفء الصلاءة

وبوءه أعم، فففن بءءنا أن أصول القءاع العام فمكن أن ءعمل ءاءءفاطف وقائف مما فءعل الهءوماء ءاء المسءوفاء العالفة من الثروة العامة مؤهلاء لءءاوز فءراء الرءوء على نءو أفضل من الهءوماء ءاء المسءوفاء المنءفضةءة من الثروة العامة. والمفزائفاء العءمومفةء القوفةء - أف بفان بما فمءلكه المرء وما فءفن به عءء نءءة زمفنة مءءءة - ءسمء للهءوماء بفاعءاء ءفءة لنفءاءها فف فءراء الهبوء الاءءصاءف.

وهءا ما فمكن أن فءفف من وطأة الصءمة وءءرب علىه فءراء رءوء أقصر وأءف وطأة. ولننظر إلى ءالة ءازاءءءان فف 2014 عءءما ءعرضء لانءفاء أسعار النفط إلى النصف وهبوء فف الءلب الأءرفف. وقد ءءركء الهءومة لمواءة هءا الأمر باساءءام الأناء من أصولها المالفةء فف "الصءءوق الوطنف" للءءففف من ءءة هءا الهبوء الاءءصاءف.

فف مءناول الأءمفع

فأمءان ءل الهءوماء ءءسفن إءارة موارءها. ففنبءف أن ءبءاً بءءمفع البفاناء المءاءة ءءف ءءمءن من وءع ءقفءر مباءف لءءم الأصول والأءصوم والثروة فف القءاع العام. وبمرور الوءء، فمكن فزفاء ءفءة هءه ءءقفءراء من ءلال ءءسفن مءءموعات الءساءاء والإءصاءاء. وبأمءان الهءوماء اسءءءام هءه المءموعات فف إءءاء ءءللفاء أساسفةءة لمءاطر وسفاساء المفزائفاء العءمومفةء، باساءءام الإءار المءاء فف ءءفرفر.

ولدى استكمال هذه العملية سيكون بإمكان الحكومات اطلاق مواطنيها على الصورة الكاملة لممتلكاتها وديونها، واستخدام الثروة العامة بصورة أفضل لتحقيق أهداف مجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

* فيتور غاسبار من البرتغال ويعمل مديرا لإدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي/جيسون هاريس يعمل نائبا لرئيس قسم الإدارة المالية العامة في إدارة شؤون المالية العامة/ألكسندر تيمان هو نائب رئيس قسم عمليات المالية العامة 2 في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي

<https://www.imf.org>

.....

* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية